IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM
المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي

أصلاح المصارف الخاصة
جزء من كل

د. كمال البصري د.احمد الحسيني الاستاذ مضر السباهي

مؤتمر رابطة المصارف
2013/9/28

IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM
المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي

أصلاح المصارف الخاصة جزء من كل

يهدف هذه العرض الى توضيح الية العمل على تطوير المصارف الخاصة، والتنويه بأن التطور المنشود لا يمكن ان يتحقق دون توفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الساندة.

والتأكيد ان الارادة الحكومية التي تتمتع بالمعرفة الفنية والقدرة على وضع التخصيصات المالية الضرورية تعتبر العامل الضروري للنهوض بالبنى التحتية للقطاع المصرفي.

أصلاح المصارف الخاصة جزء من كل

ان الدعوة الى دخول الحكومة بقوة لا يعني العودة الى هيمنة الحكومة على النشاطات الاقتصادية، وانما لتجاوز ضعف عمل اليات "السوق الاقتصادية" في تنمية القطاع الخاص، اذ ان اليات السوق تؤدي اغراضها عندما تتوفر عواملها وشروطها المعروفة. انه تدخل لصالح السوق كما شاهدنا ذلك في التجربة الاقتصادية في جنوب شرق اسيا وفي الازمة المالية العالمية.

IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM
المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي

أصلاح المصارف الخاصة جزء من كل

ان عملية تطوير المصارف ليست عملية تكنولوجية عسيرة الانجاز، غير ان صعوبتها تكمن في اعتمادها على توفر العمل والادارة الرشيدة والبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الساندة.

المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي ومن خلال كفاءة اعضاءه ورواده من الجهتين التشريعية والتنفيذية لقادر على المساهمة في الاعداد لمهمة تطوير المصارف الخاصة اذا ما تم اعتماده.

أصلاح المصارف الخاصة جزء من كل

1. الواقع المصرفي الخاص: ماهو حجمه ودوره في الناتج المحلي الاجمالي؟
2. الحاجة للاصلاح: ماهو دوره في النشاط الاقتصادي العام والخاص؟
3. بيئة الاصلاح: هل البيئة السياسية والاقتصادية تمثل عنق زجاجة لنمو المصارف؟
4. متطلبات الاصلاح: ماهي عوامل الاصلاح؟
5. كيف نبدأ: ماهي خطوات الاصلاح؟

الواقع المصرفي الخاص

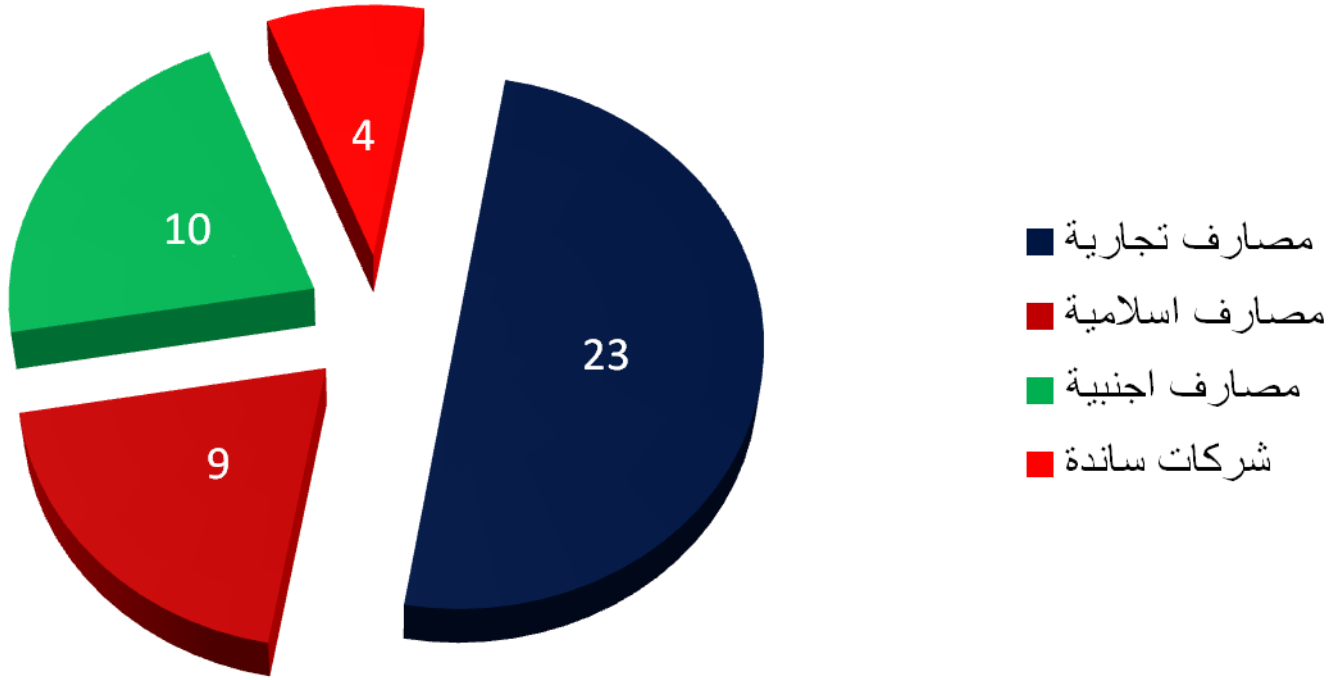

هناك (46) مصرفا (23) مصرف تجاري (6 منها مشاركة اجنبية)، 9 مصرف اسلامي (1 شراكة اجنبية) ، 10 فرع لمصارف اجنبية ، (4 شريكات ساندة)

المصدر :- البنك المركزي العراقي , التقرير الاقتصادي السنوي 2011

الواقع المصرفي الخاص

رأسمال مصارف القطاع الخاص ٢٠١٣ (مليار دينار)

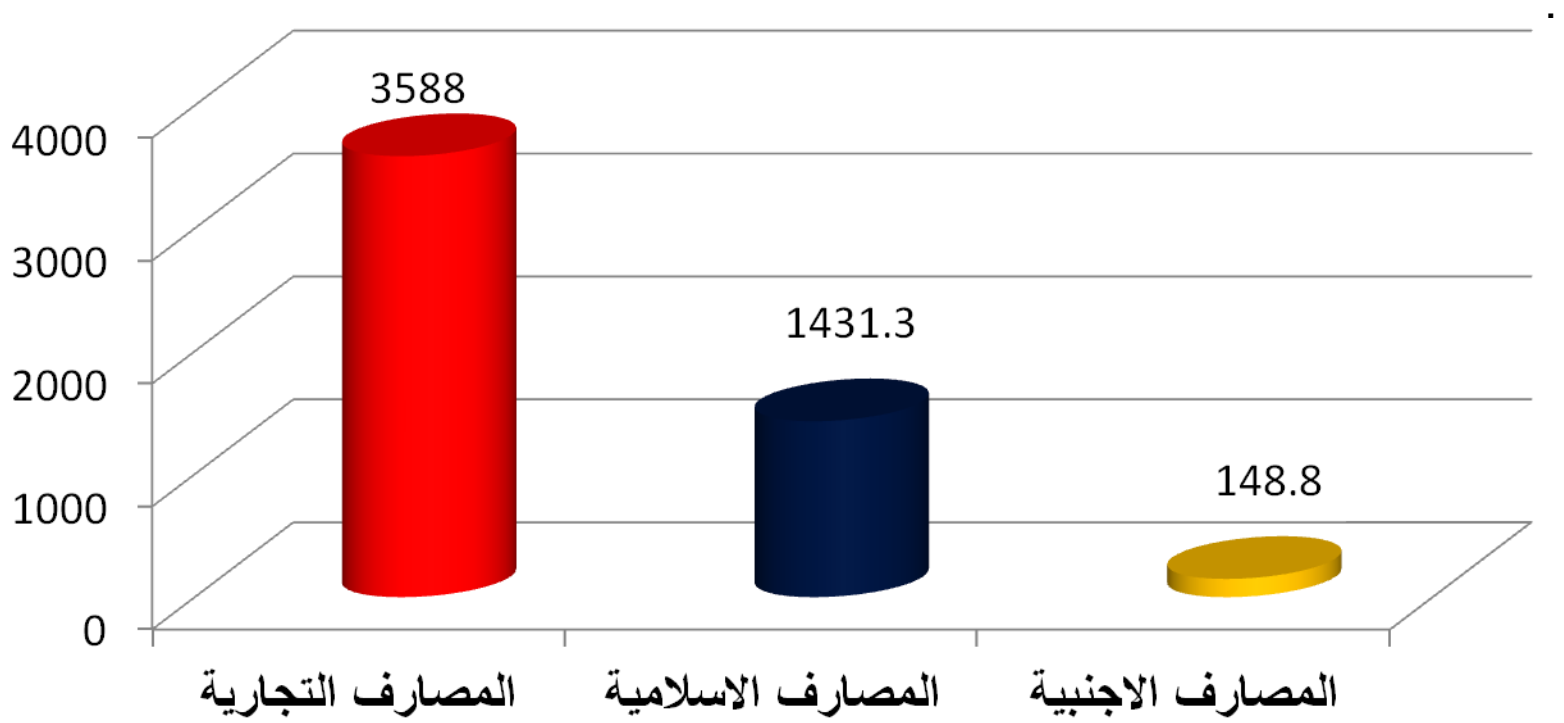

المصدر :- رابطة المصارف العراقية

IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM
المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي

المؤشرات المالية 2011

مؤشرات مالية للقطاع العام والخاص لعام 2011			مليار دينار
	رأس المال	الودائع	الأتمان النقدي والتعهدي
قطاع عام	4,078	51,713	48,700
قطاع خاص	6,392	6,392	10,600

المصدر: د. ماجد الصوري ورقة قدمت في ورشة الاصلاح المصرفي / المعهد العراقي، للاصلاح الاقتصادي بتاريخ 26-5-2013

الاهمية النسبية لرأس مال الجهاز المصرفي 2011

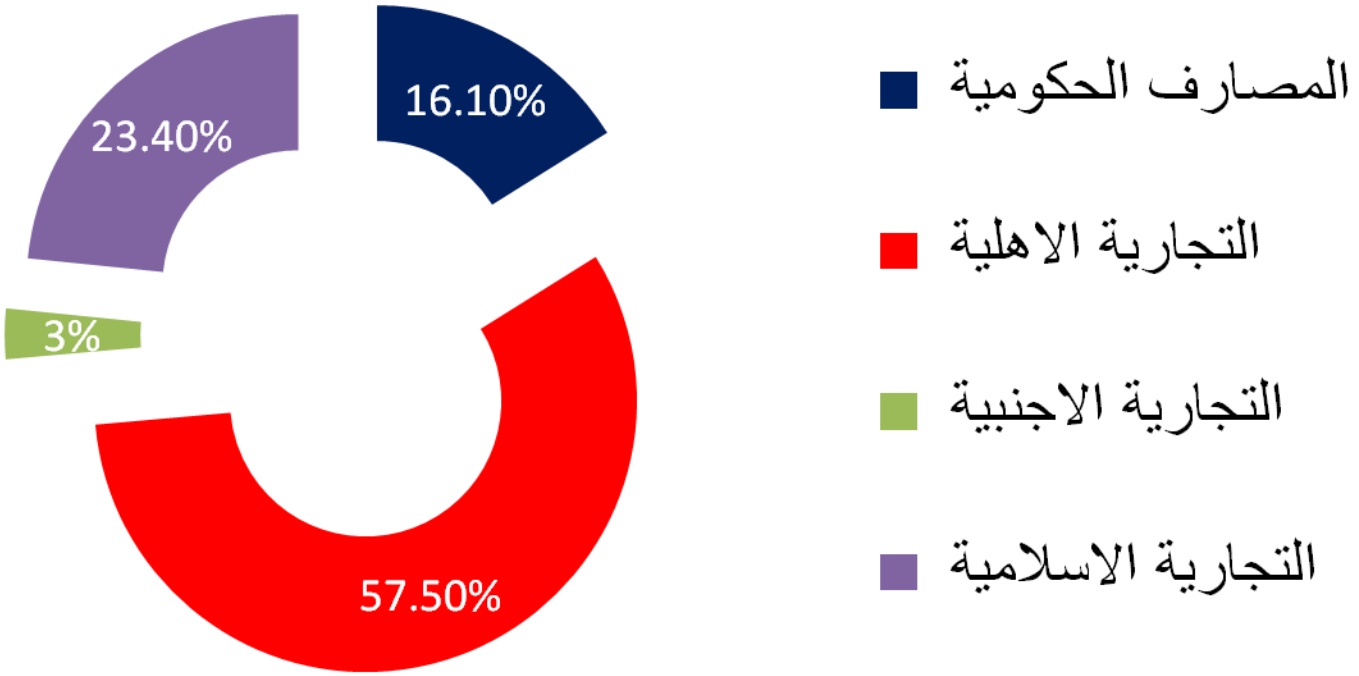

المصدر :- البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي 2011

الاهمية النسبية لودائع القطاع الخاص في الجهاز المصرفي 2011

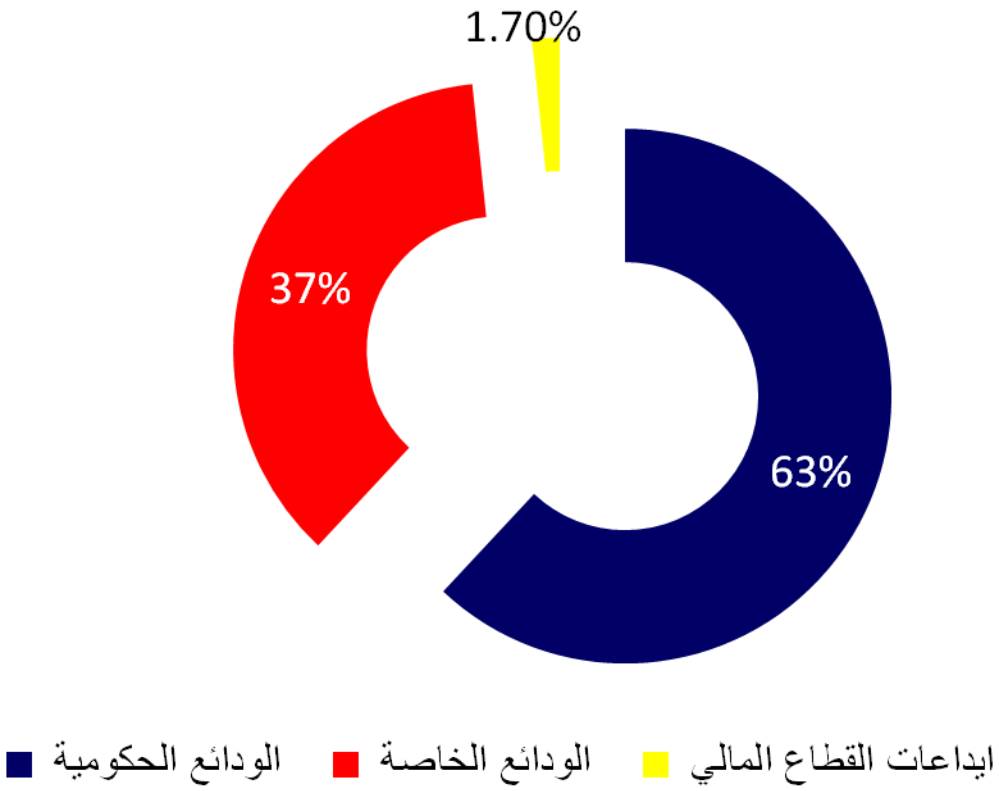

المصدر :- البنك المركزي العراقي , التقرير الاقتصادي السنوي 2011

الائتمان النقدي والتعهدي للقطاع المصرفي الخاص مقارنة بالقطاع العام 2011

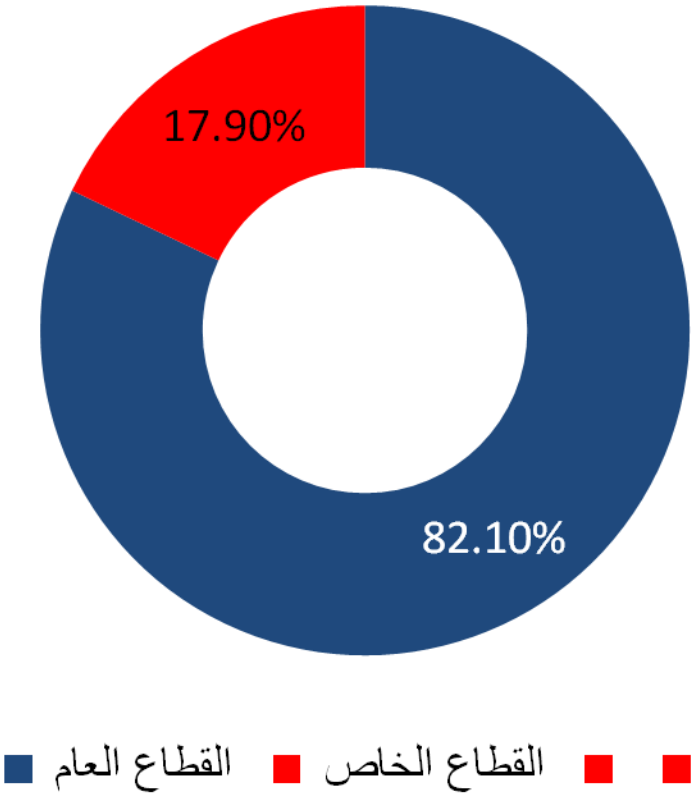

المصدر :- البنك المركزي العراقي , التقرير الاقتصادي السنوي 2011

معيار كفاية رأس المال لعينة من المصارف الخاصة % 2011

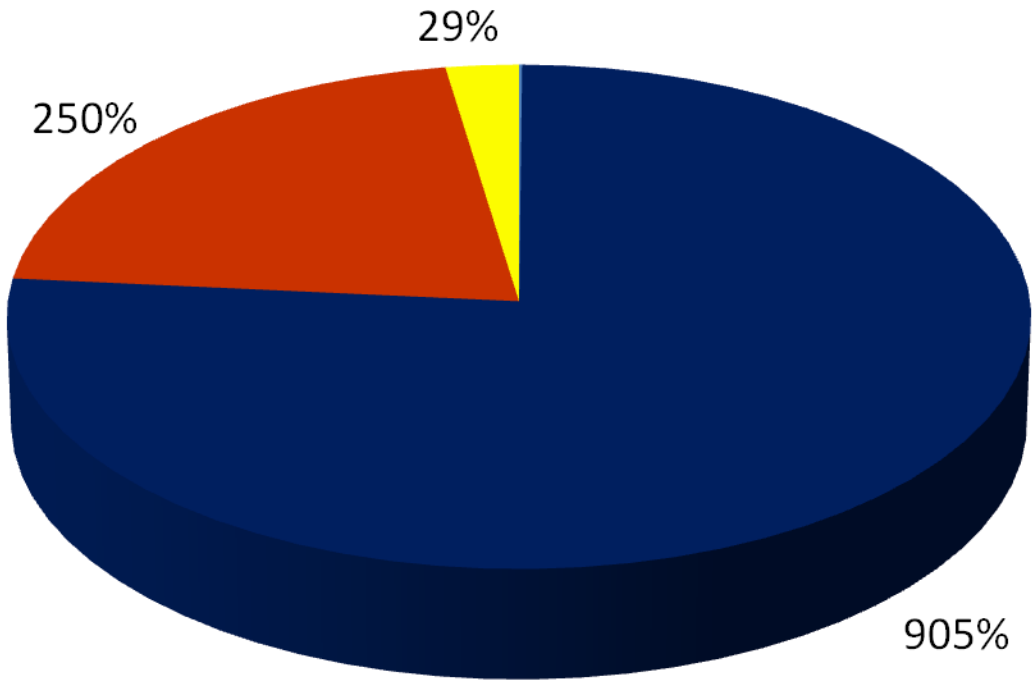

المصدر :- البنك المركزي العراقي , التقرير الاقتصادي السنوي 2011

حددت المادة 16 من قانون المصارف العراقي المرقم 94 لسنة 2004 الحد الادنى لمعيار كفاية راس المال بنسبة (12%) للحد من مخاطر الائتمان المصرفي فيما اشارت بيانات نسب كفاية راس المال لدى عينة من المصارف الخاصة والموضحة في الرسم السابق الى ارتفاع نسب هذا المؤشر قياسا الى ضآلته في المصارف العامة والتي بلغت فيها نسب كفاية راس المال حوالي 1.21% وهي اقل من الحد الادنى المقرر في القانون , مما يعرض المصارف العامة الى مخاطرة في حالة منح ائتمانات عالية بالنسبة الى راس المال المرجح بالمخاطر .

IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM
المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي

مساهمة القطاع المالي لعينة من الدول بضمنها العراق

مقارنة مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الاجمالي					مليون دولار
الدولة	القيمة المضافة لقطاع التمويل والتأمين والمال		الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية		نسبة قطاع التمويل والتأمين والمال الى الناتج المحلي بالاسعار الجارية %	
	2009	2010	2009	2010	2009	2010
الاردن	826	1,147	23,853	26,463	3.46	4.33
الجزائر	330	363	138,126	161,947	0.24	0.22
السعودية	11,765	11,906	376,692	447,762	3.12	2.66
العراق	1,315	1,781	97,302	121,335	1.35	1.47
مصر	12,988	14,967	188,489	218,393	6.89	6.85

المصدر : صندوق النقد العربي

العوامل المؤثرة في القطاع المصرفي

يتأثر النشاط المصرفي بشكل عام بما يلي:

اولا / عوامل خارجية : -

- اوضاع امنية وسياسية غير مستقرة بالكامل.
- ضعف الاقتصاد العراقي وبالذات القطاع الخاص .
- ضعف العلاقات المالية الدولية .
- غياب الادارة المالية الرشيدة للدولة وخصوصا في جانب الانفاق
- تراجع التدفقات الراسمالية الداخلة الى حساب التدفقات الخارجة
- ضعف الرقابة والاشراف لدى السلطات الرقابية او الاشرافية.

العوامل المؤثرة في القطاع المصرفي

ثانيا / عوامل داخلية :-

- الدمج بين ملكية رأس المال والادارة
- غياب السياسات المصرفية ودليل عمل المصارف الواضحة والمكتوبة .
- ضعف المعاير التشغيلية والمالية ، وخصوصا فيما يتعلق بادارة السيولة والمخاطربجميع انواعها وغياب السياسة التحوطية للمخاطر.
- ضعف استخدام الوسائل التكنلوجية الحديثة .

الحاجة للاصلاح

أذا ما كانت موارد النفط تشكل العوائد النقدية الضرورية المغذية للنشاط الاقتصادي، فان المصارف القلب الموجه لتلك التدفقات النقدية. وتزداد هذه الاهمية في حالة تبني الدولة الاصلاح الاقتصادي. فان سياسة الاصلاح في كثير من الدول بضمنها مصر لم تتحقق دون مساهمة القطاع المصرفي في دعم وجود القطاع الخاص.

حاليا ان المصارف الخاصة تفتقد الى الخدمات المصرفية الضرورية لتنمية القطاع الخاص في العراق سواء الانتاجي او الخدمي , والسبب في ذلك غياب التشريعات الخاصة والداعمة لعمل المصارف, غياب التسهيلات الساندة لعمل المصارف الخاصة .

الحاجة للاصلاح

القول بان اصلاح المصارف الخاصة جزء من كل، يعني انك لا تستطيع ان تحقق الاصلاح دون اصلاح البيئة التي يتفاعل بها المصرف (كما تؤكد تجارب الاصلاح العالمية) .

ان عمل المصارف هو تجاري بحت، اذ لا يمكن للبائع والمشتري ان يطمئن على حقوقه التجارية الا في بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية تعمل ضمن اطار قانوني مع وجود سلطة قانون. فان المخاطر المصرفية لا تزول بمجرد تشريع القوانين بل خلال سيادة سلطة القانون التي تتطلب بنية سياسية واجتماعية.

الحاجة للاصلاح

اعتبرت الحكومة العراقية عام 2008في اجتماع وبحضور نخبة تمثل الجهازين التنفيذي والتشريعي وبمشاركة الحكومة الامريكية متمثلة بوكيل وزير الخزانة الامريكية ان اصلاح الوضع المصرفي هدفا مركزيا في ذلك العام. ورغم اهتمام المؤسسات الدولية الاخرى (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، الا ان الجهود لم تثمر بشئ يستحق الذكر!

السبب بشكل رئيسي يعود الى غياب الدور القيادي، وضعف الارادة في تحقيق الاصلاح. الحقيقة ان حكومة الشراكة الوطنية لم تكن مبنية على شراكة واتفاق بالرؤى والاصلاحات الاقتصادية.

الحاجة للاصلاح

عملية تطوير المصارف ليست عملية تكنولوجية عسيرة الانجاز، غير ان صعوبتها تكمن في اعتمادها على توفر العمل والادارة الرشيدة والبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الساندة.

التجربة العالميه اكدت ان توفر عوامل الانتاج التقليدية لاتكفي لقيام التطور المنشود. اذ ان التطور الذي شهدته دول جنوب شرق اسيا (النمور الاسيوية) يعود بشكل اساسي الى تبني "العمل المؤسساتي" الذي تتوفر فيه شروط الادارة الرشيدة.

لسنا بصدد دراسة تحليلة للواقع المصرفي أو وضع ستراتيجية اصلاحية، وانما بصدد التذكير بخطوات العمل لتغير الواقع الحالي.

IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM
المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي

مفردات الادارة الرشيدة لعينة من الدول

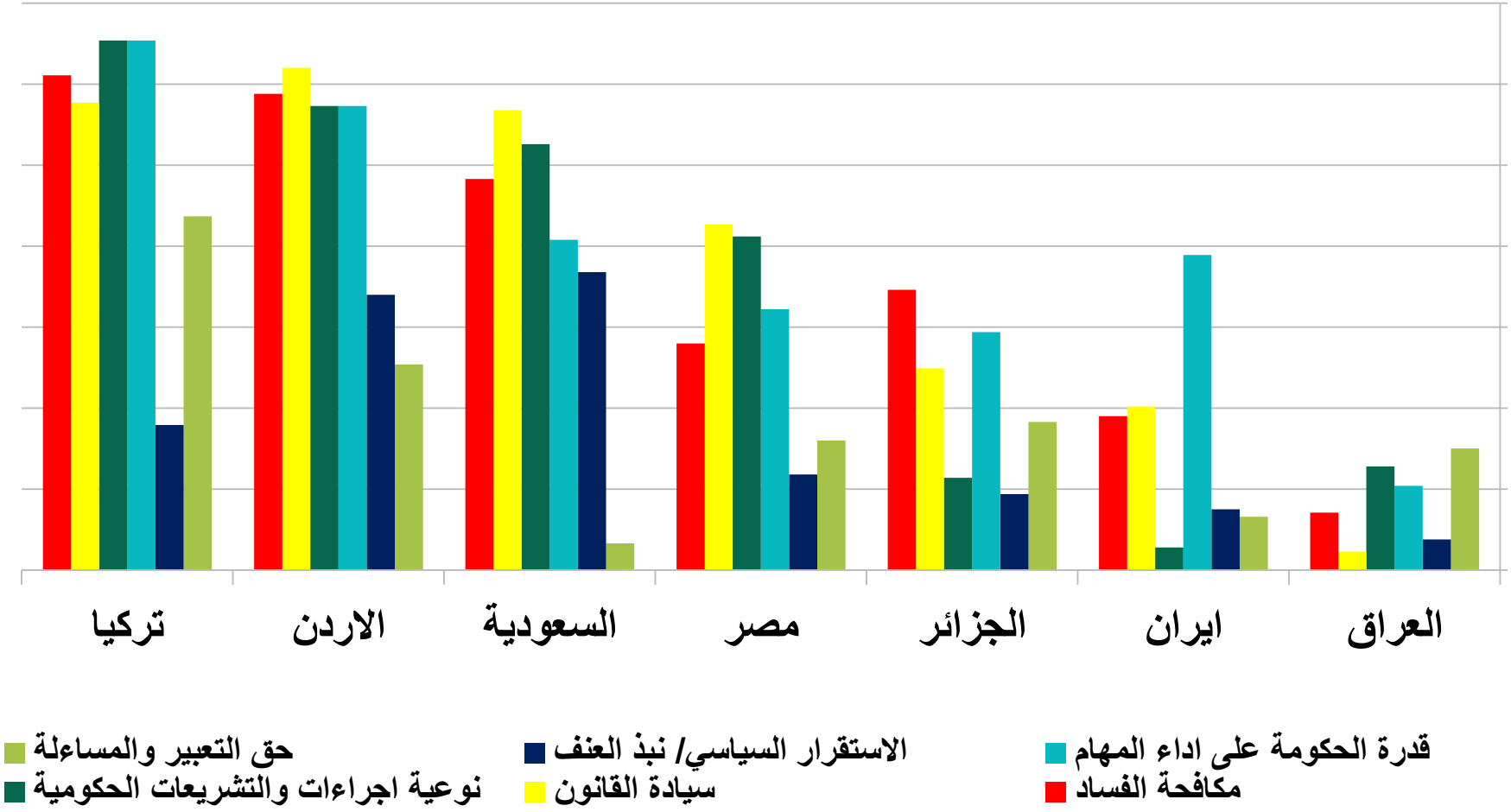

Sourse :- World Bank Group , Survey 2012

اهمية الاصلاح

تتفاقم يوما بعد يوم مشكلة تخلف المصارف العراقية عن تلبية نشاطات الاقتصاد الوطني، حتى باتت حركة المصارف لاتساهم في حركة النشاطات الاقتصادية المختلفة.

وتظهر وتتفاقم هذه المشكلة بشكل اشد عندما تتعاظم العوائد المالية النفطية، مع بقاء حركة المصارف غير مواكبة لمعدلات الزيادة في السيولة النقدية. والنتيجة المترتبة على ذلك نمو اقتصادي غير منتظم "سرطاني" .

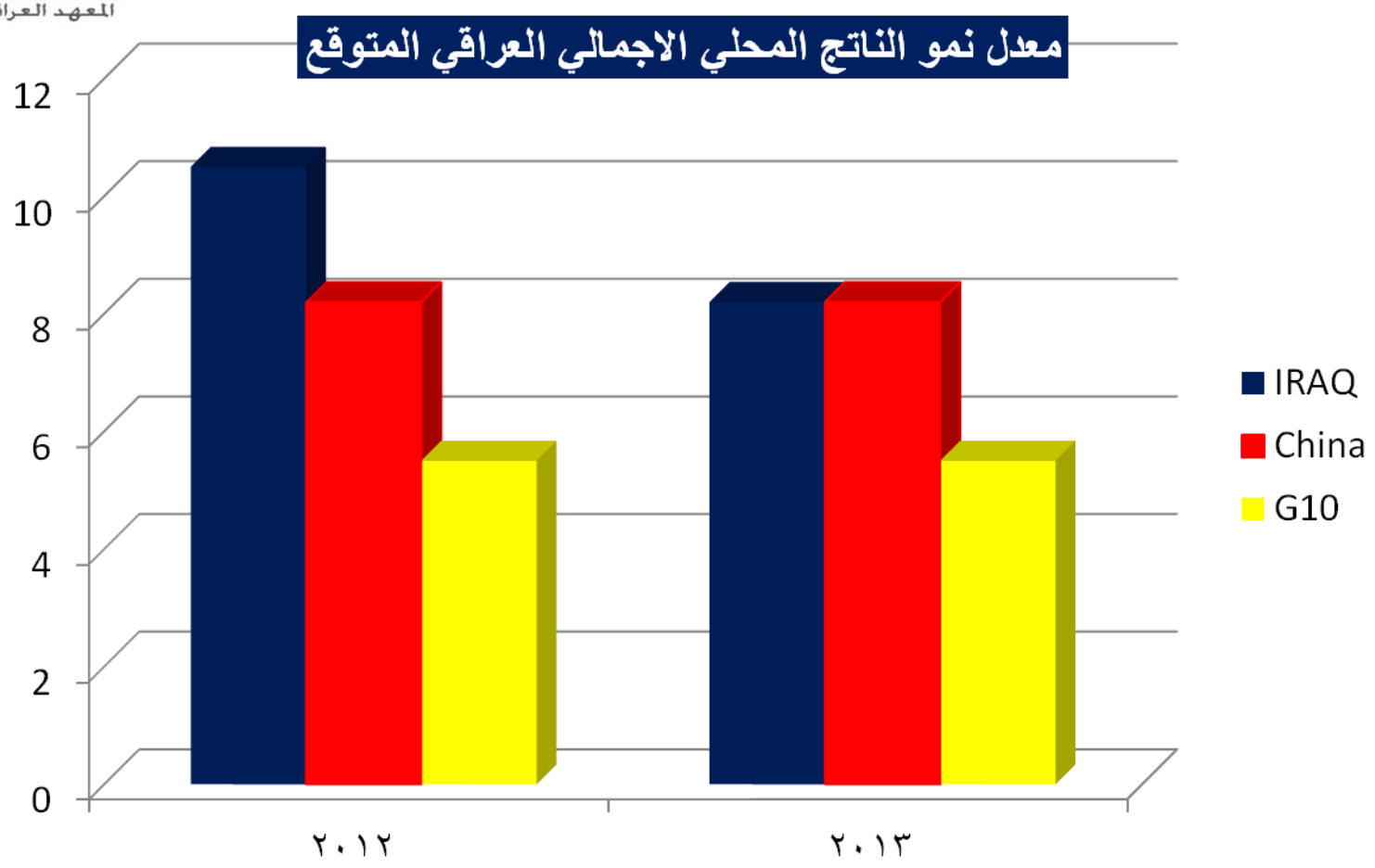

المصدر: America Merrill Lynch (BAML)

خصائص نمو الاقتصاد غير المنظم

✓ من جهة: ثبت بالتجربة بان الزيادة في التخصيصات المالية الاستثمارية تؤدي الى مشكلة عنق الزجاجة والتي تتمثل بضعف نسب الانجاز وذلك لعدم وجود عدد كافي من الشركات القادرة على التعامل مع الزيادة الكبيرة في المشاريع.

✓من جهة اخرى: المشكلة هي عندما تكون عوائد النفط اكبر بكثير من العوائد المالية المستحصلة من الضرائب وغيرها من المصادر التمويلية، ستجد الحكومة عادة تحت تصرفها رصيداً مالياً كبيراً سهل الكسب (لم يتحقق على حساب الموارد المالية للمواطنين). وهذه الظاهرة ستشجع في غياب الديمقراطية (بمعناها الكامل) على اعطاء الحكومة مساحة واسعة للتصرف بالمال العام بشكل غير كفوء.

خصائص نمو الاقتصاد غير المنظم

1) سياسات اقتصادية عقيمة في اثارها: متمثلة بزيادة الرواتب والاجور بعيدا عن مستوى انتاجية العمل (غياب مفهوم ربط الانتاجية الحدية بالعائد الحدي للعمل)، وبالتوسع في خلق عمالة لاغراض غير انتاجية مما ينجم عنهما تضخم بالاسعار وزيادة في معدلات البطالة المقنعة ، وانتهاج سياسة دعم غير اقتصادية محدثة في نهاية المطاف تشوه في بنية اقتصاد السوق، والتوجه نحو انفاق سياسي غير منتج يهدف في جوهره الى ربط المواطن بالسلطة.

2) سياسات انفاق غير اقتصادية : متمثلة بنشاطات لاتمثل المرحلة الحالية، او ليس له مبرر اقتصادي كالمنح والمساعدات وفتح دوائر خارجية دبلوماسية وثقافية لا تضيف قيمة حقيقية للاقتصاد ولا للمواطنين، ويكون ذلك على حساب مجالات اقتصادية ملحة تتصل بكرامة المواطن وتوفير سبل العيش.

خصائص نمو الاقتصاد غير المنظم

نتيجة لكل ماتقدم فان القطاع الخاص سيتمتع بوجود ضعيف وهامشي (ذلك لانه لا يتمتع بالدعم) وهو يتركز في مجالات اقتصادية تجارية وخدمية.

ان غياب الدور الحقيقي للقطاع الخاص يعني غياب الابداع وسرعة التكيُّف لاحتياجات السوق وتوفير فرص عمل فعالة خارج اطار القطاع العام. ان تفرد القطاع العام بالانتاج وغياب منافسة القطاع الخاص تؤدي الى استمرار تردي كفاءة انتاج القطاع العام، الامرالذي يتطلب تدخل الحكومة وحماية القطاع العام من خلال الدعم المادي وسياسة الحماية الكمركية (حاليا معدل الدعم السنوي اكثر من 3 مليار دولار).

خصائص نمو الاقتصاد غير المنظم

وبالتالي فان الحكومة تعمل على حماية مؤسسات انتاجية خاملة على حساب المواطن الذي يجد نفسه مضطرا لشراء السلع و الخدمات بسعر اعلى وبنوعية رديئة ان هذه التضحية عادة وكما تؤكد التجارب العالمية لاتؤدي في الامد القصير ولا البعيد الى تحسن اداء وكفاءة انتاج القطاع العام. سياسيا ان غياب دور القطاع الخاص يحول المواطنين الى كسبة وموظفين مأجورين للحكومة تابعين لتوجهات الحكومة.

مما لاشك فيه فأن ذلك يؤثر على استقلالية الفرد عن الحكومة ومن ثم على اتساع مساحة منظمات المجتمع المدني المستقلة. ان مضي الحكومة في تلك السياقات يؤدي بالنهاية الى انقسام المواطنين الى فصيلين مختلفين من المنتفعين وغيرهم.

خصائص نمو الاقتصاد غير المنظم

بسبب محدودية فرص العمل التي يمكن ان يخلقها القطاع العام، تسعى الحكومة الى خلق فرص عمل عن طريق تعزيز دور السلطة الامني من خلال زيادة عدد منتسبي الشرطة والجيش والاستفادة من الفائض النقدي في شراء السلاح والمعدات العسكرية.

ان نمو القدرات العسكرية يشجع على معالجة الخلافات الداخلية والخارجية عسكريا، ومن ثم اجهاض اي بوادر للنمو والتطور بشكل مطلق. من جانب اخر ان اعتماد العوائد النفطية على سعر النفط بالسوق العالمية يعرِّض اقتصاديات تلك الدول الى موجات من المد والجزر والتي تنعكس من خلال التقلبات الحادة في الايرادات النفطية (كما انعكس ذلك في تخطيط الموازنة الاتحادية 2008 – 2009).

خصائص نمو الاقتصاد غير المنظم

واخيرا فان العوائد النفطية للدول عادة ما تستفيد منها المدن اكثر من الريف، وهذا ما يسبب حالة هجرة من الريف الى المدينة، ولاشك ان هذه الهجرة عادة ما تكون في فترة زمنية قصيرة ينجم عنها اختناقات حادة بسبب عدم كفاية عرض الخدمات بالنسبة الى الطلب والى مشكلات اجتماعية واقتصادية متعددة. ولايكتفي تاثير هذه الحالة على مستوى الخدمات المتاحة بالمدينة ليتعدى الى ضعف مساهمة الريف في الانتاج الزراعي والحيواني وحصول تغيرات في خصوبة الارض والتي تؤدي الى خسائر جسيمة. الحقيقة ان ما تقدم يمكن ان نجد له مصداقية في الاقتصاد العراقي وبالاخص خلال الحقبة الزمنية 1968 - 2003، ولا شك ان اثار هذه السياسات وطبيعتها لم تتغير جذرياً، بسبب التجاذبات السياسية القائمة والتي تنعكس على ضعف الارادة السياسية للتغير.

متطلبات الاصلاح المصرفي

1. جهاز معلوماتي ساند يدعم تعاملاته مع العملاء وهو بذلك يعتمد على الحكومة

2. سيولة نقدية وبالكمية المناسبة، وهي بذلك تحتاج الى جهود فردية مصرفية وحكومية

3. فرص متكافئة لتهيئة بيئة غير احتكارية، وهي ايضا تحتاج الى اجراءات وتشريعات حكومية جديدة

4. ثقافة مصرفية وهي تحتاج الى جهود مشتركة لاشاعة الثقافة المصرفية، وهنا لا بد من العمل على اعداد اكاديمية متخصصة للمصارف او لادارة الاعمال المصرفية .

IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM
المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي

متطلبات الاصلاح المصرفي

5. ارادة حكومية للتغيير متمرسة في التخطيط والتشريع لتطوير المصارف .

6. شركة/ تؤمة مع مؤسسات مصرفية معروفة .

متطلبات الاصلاح المصرفي

1. **جهاز معلوماتي ساند :**

يدعم تعاملاته مع العملاء : ان العمل على تأسيس مركز لجمع المعلومات التجارية والمالية عن رجال الاعمال وغيرهم يقوم برصد جميع التعاملات وتوفيرهذه المعلومات للمؤسسات الخدمات المالية لاغراض الاقراض المالي وبما يعزز خفض مخاطر القروض.

متطلبات الاصلاح المصرفي

2. سيولة نقدية وبالكمية المناسبة:

وهي بذلك تحتاج الى جهود فردية مصرفية وحكومية , لهذا الغرض من الضروري ان تقوم الحكومة بعد دراسة الحاجة بدعم رؤوس اموال القطاع الخاص باسهم على ان تبقى هذه المصارف ملكية صرفة للقطاع الخاص (لايتطلب وجودها المشاركة في مجلس الادارة). اوتساهم الحكومة بتاسيس مصرف نموذجي رائد بمشاركة القطاع الخاص المصرفي المحلي والاجنبي لكي يكون نواة رائدة لاشاعة المفاهيم الجديدة المصرفية .

متطلبات الاصلاح المصرفي

3. البيئة التشريعية التي تمنح فرص متكافئة للعمل:

بمعنى ببيئة غير احتكارية، وبذلك نحتاج الى اجراءات وتشريعات حكومية جديدة، وهناك جملة من المواد في قانون المصارف (94) التي تحد من تنوع الخدمات المصرفية والتي تتطلب اجراء تعديل عليها منها:

- تعديل المادة (27) من القانون والخاصة بالأنشطة المصرفية.

- تعديل المادة (28) "الانشطة المحظورة " بما يمنع عرقلة وتحديد الاستثمار المصرفي.

- تعديل المادة (33) الفقرة (2) بما يفيد استثناء بيع العقارات التي تؤول للمصارف تسديدا لديون بذمة مالكيها عندما تحقق حاجة المصرف لاشغالها من قبل فروعها من شرط بيعها خلال المدة المحددة .

متطلبات الاصلاح المصرفي

- حذف الفقرة (3) من المادة (33) لتعارضها مع مواد اخرى مثل الفقرة (1- جـ) من المادة (27) .
- مراجعة تعليمات البنك المركزي حول اجراءات فتح فروع اخرى داخل العراق .
- اخضاع جميع المصارف الحكومية والخاصة لأحكام القانون بالتساوي و دون تميز
- استحداث تشريع خاص للصيرفة الاسلامية بسبب اختلاف طبيعة انشطتها عن عمل المصارف التجارية الخاصة وهو امر عطل نشاطها الى حد ما .

متطلبات الاصلاح المصرفي

4. **الثقافة المصرفية :**

وهي تحتاج الى جهود مشتركة بين مصارف القطاع الخاص والحكومة لاشاعة الثقافة المصرفية . اما ما يجري اليوم فان عزوف المواطن عن التعامل مع المصارف يتزايد، ومؤشر انخفاض المدخرات وحسابات التوفير في المصارف بدا واضحا باتجاه الانخفاض الحاد قياسا الى ما كان عليه (نسبيا) قبل حدوث التغيير في العراق. وهنا تأتي اهمية تشريع قانون يحمي اموال الافراد المودعة في المصارف

متطلبات الاصلاح المصرفي

5. ألارادة الحكومية:

ارادة حكومية للتغيرمتمرسة في التخطيط والتشريع لتطوير المصارف حيث لاتزال خطط الاصلاح لا تتعدى عن رغبات لدى بعض السياسيين والمسؤولين، ولم تترجم هذه الرغبات الى خطط وتخصيصات مالية لتنفيذ هذه الرغبات ولذلك نحن بحاجة الى عزيمة للتغيير مبنية على دراسة الواقع لتنفيذ الاصلاح.

متطلبات الاصلاح المصرفي

6. شركة/ توأمة مع مؤسسات مصرفية معروفة :

ان التوأمة مع الموئسسات الملية الرصينة (City Bank or HSBC) لها دور عملي في قيادة الاصلاح من خلال نقل المعرفة الفنية والادارية للمصارف العراقية. وان التعاقد معها يجب ان يبنى على اساس مكافئتها "بالربح الحدي" المتحقق بكل مصرف.

IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM
المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي

احداثيات تطوير العمل المصرفي

1. رأسمال مالي وبشري

2. البيئة القانونية والاجتماعية والسياسية الساندة

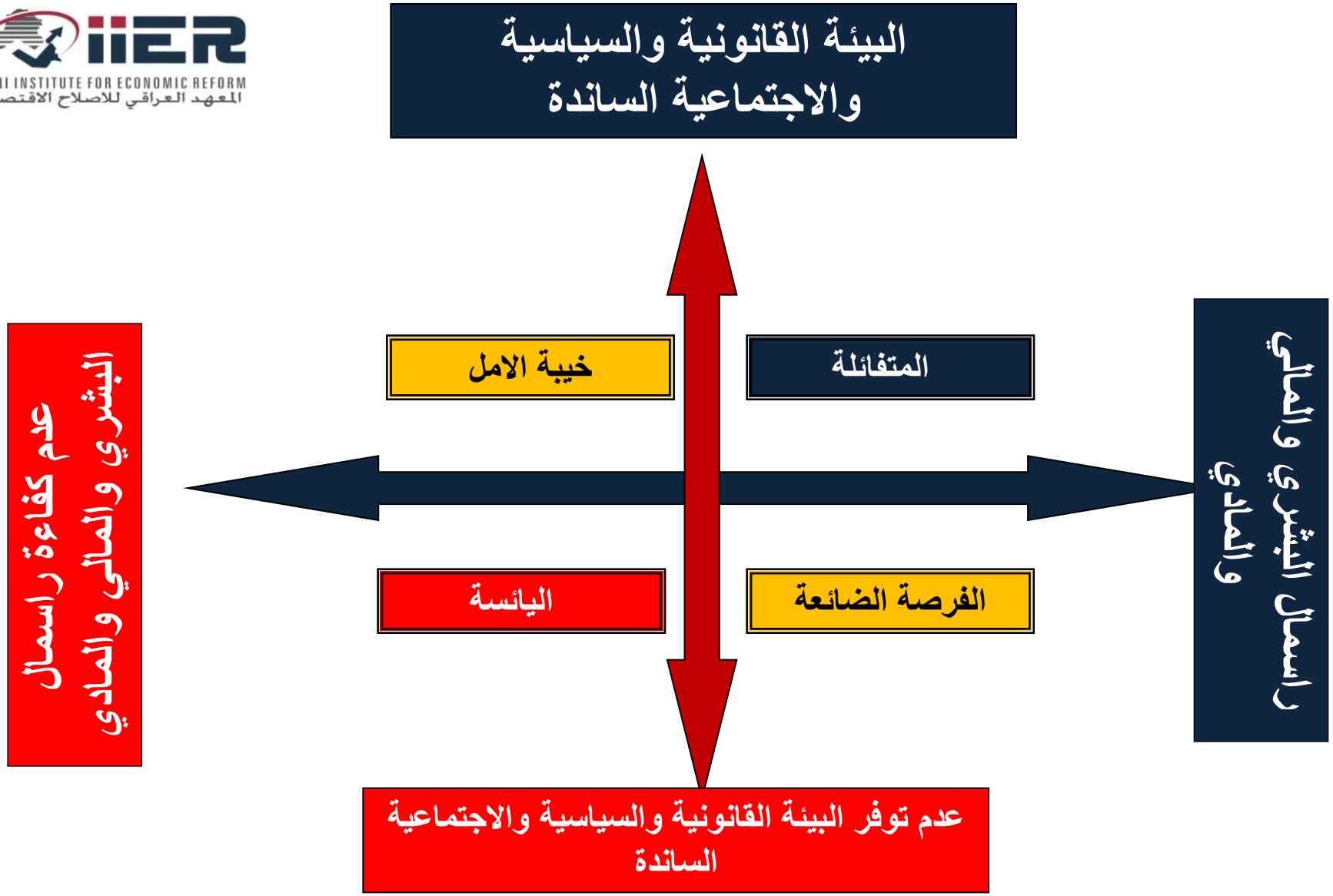
البيئة القانونية والسياسية والاجتماعية الساندة
عدم كفاءة راسمال البشري والمالي والمادي
خيبة الامل
المتفائلة
اليائسة
الفرصة الضائعة
راسمال البشري والمالي والمادي
عدم توفر البيئة القانونية والسياسية والاجتماعية الساندة

IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM
المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي

الاصلاح المصرفي : كيف نبدأ

1. الارادة السياسية: ان وجود ارادة سياسية متمرسة تعي اهمية العمل المصرفي امر في غاية الاهمية، وبعكسة يكون اصلاح المصرفي للقطاع الخاص حاله حال الاصلاح المصرفي للقطاع العام

2. القدرة على اتخاذ قرار وتمويلها: ان هذا يتطلب وجود لجنة بقيادة حكومية تتمتع بموازنة كافية لتمويل الجهات الاستشارية الضرورية ومتطلبات الاخرى الاصلاحية

3. اللجنة المصرفية: يجب تكون برئاسة رئيس الوزراء او من ينوب عنه، وتضم جهات برلمانية، وقانونية واقتصادية ومصرفية (بما في ذلك كفاءات عراقية او غيرعراقية). قرارات اللجنة توضع في اطار زمني ثابت ضامن للانجاز.

4. الادارة الرشيدة: من الضروري تبني ان اسلوب عمل اللجنة يجب ان يتمتع بعناصر الادارة الرشيدة التي منها الشفافية في الية اتخاذ القرار

5. العمل الاستشاري: ان من مسؤولية اللجنة التعاقد مع جهة استشارية عريقة مثل (City Bank or HSBC) . التي تستهدي بما سبق من دراسات وتعمل على رسم خارطة الطريق والتي تكون ملزمة بعد اقرارها من قبل اللجنة. يكون عمل الجهة الاستشاري مستكمل شروط التعاقد بعد تحيق الاهداف

6. دور المعهد العراقي: نتطلع ان نكون مركزا للدراسات المصرفية، وايضا نأمل ومن خلالكم، ومن خلال رصيدنا من اصحاب الاختصاص وعلاقتنا بالسلطتين التشريعية والتنفيذية نستطيع العمل على البدء ومتابعة الامور. نقترح الدعوة الى اجتماع يشارك به اعلى مستوى من الجهتين التنفيذية والتشريعية لطرح الامر كما فصل سابقا.